الفصل الثالث

نطاق المسؤولية الجزائية للأطباء في استخدام الأساليب الطبية الحديثة

٣،١ مقدمة الفصل

الحرية التي تشهدها التطورات العلمية ينبغي أن تكون حرية مسئولة والتشريع باعتباره عصب الحياة الذى يضبط إيقاع أحداثها، ينبغي أن يبرز في وضعية قوية تمكنه من الهيمنة على كافة مستجدات الأحداث بما في ذلك معطيات التطورات العلمية، فالقانون مطالب بأن يهيمن على المستجدات العلمية المستحدثة حتى يشكلها بما يتلاءم مع مصلحة الإنسان، وبأن لا يسمح بتحقيق التقدم العلمي على حساب المصلحة الإنسانية والحضارة البشرية (١٥٧).

وفي ذات السياق يحتل الجسم البشري قيمة كبيرة لها أهميتها في ظل التقدم الطبي الذى ساهم بدوره في ازدياد تدخل الطبيب في جسم الإنسان من خلال العديد من الممارسات الطبية الحديثة كنقل وزرع الأعضاء البشرية Transplantation d'organes والتلقيح الصناعي Insemination artificielle أو الإنجاب بالوسائل الطبية المساعدة Procréation Medicalement Assistée والاستنساخ البشري le Clonage وغير ذلك، وذات الأمر استتبع ظهور مبادئ وقواعد جديدة مثل مبدأ احترام التطور الطبي ومبدأ احترام حرية البحث الطبي، وقد ظهرت هذه المبادئ في مواجهة المبادئ التقليدية والتي من أخصها حرمة الجسم البشري وتكامله وعدم المساس به إلا في أضيق نطاق وعند الضرورة الطبية وطبقا لما يقرره

(١٥٧)د. أحمد عمراني، حماية الجسم البشري في ظل الممارسات الطبية والعلمية الحديثة "في القانون الوضعي والشريعة "، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر، سبتمبر ٢٠١٠، ص٩-١٠، د. حسام الدين كامل الأهواني، المشاكل القانونية التي تثيرها عمليات زرع الأعضاء البشرية، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٥، ص٢٤٠.

القانون. وكان من نتائج الصراع بين هذه المبادئ المتعارضة ظهور العديد من الإشكاليات القانونية والاجتماعية والأخلاقية [١٥٨].

وبناء على ما تقدم، تتطلب ممارسة الأعمال الطبية والجراحية إتيان عدة أفعال تخضع بذاتها لنصوص التجريم، سواء كانت تلك الأفعال بقصد العلاج من علة قائمة أم بقصد الفحص والتشخيص والتحقق من السير الطبيعي لأجهزة الجسم [١٥٩].

ويقتضي علينا لبيان نطاق المسؤولية الجزائية للأطباء في استخدام الأساليب الطبية الحديثة، تناول دراستنا على أربعة مباحث رئيسية على الوجه التالي:

المبحث الأول: نطاق مسؤولية الأطباء عن التجارب الطبية.

المبحث الثاني: مسؤولية الأطباء في مجال المساعدة على الإنجاب وإجهاض المرأة الحامل.

المبحث الثالث: نطاق المسؤولية الجزائية للأطباء عن نقل الأعضاء وزرعها.

المبحث الرابع: نطاق المسؤولية الطبية عن عمليات تحويل الجنس وتصحيحه.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

١٥٨() يراجع: د. بكري يوسف بكري محمد، الحماية الجنائية للجسم البشري في مواجهة الممارسات الطبية الحديثة، المرجع السابق، ص ١٤٥-١٤٦

(١٥٩)د. أحمد عوض بلال، مبادئ قانون العقوبات المصري، المرجع السابق، ص ١٧١.

٣،٢ المبحث الأول: نطاق مسؤولية الأطباء عن التجارب الطبية

ساهم التقدم والتطور الذي تشهده العلوم الطبية نتاجاً، وانعكاساً للبحوث العلمية، والتجارب الطبية المتواصلة، التي اعتبرت النواة الأساسية في تقدم العلوم الطبية باتساع آفاق المعرفة وزرع الأمل في نفوس أصحاب الأمراض المستعصية التي لا تزال محل بحث لأجل الوصول إلى علاج لها حيث تعد التجارب في المجالات العملية والطبية أحد وسائل التطورات التي يشهدها الوقت المعاصر. فقد أصبح التطور في مجال التجارب الطبية من المظاهر الجديدة والتي تبدو دخيلة على النظام القانوني عندما تتعارض القواعد القانونية المجردة مع الاعتبارات الإنسانية التي تستند إليها قواعد العمل الطبي الأمر الذي يترتب عليه الكثير من المخاطر التي تلحق الشخص الخاضع للتجربة والمتمثلة في الأضرار الجسدية والمعنوية لما في ذلك من خرق لكرامة الإنسان وآدميته (١٦٠).

ويتناول القانون جسم الإنسان، حيث يهدف القانون بصفة أساسية إلى تنظيم علاقات الإنسان بغيره من بني الإنسان، وبغيره من الهيئات والمؤسسات، كما أنه يمتد أيضا ليسبغ حمايته على جسم الإنسان (١٦١).

ولا يقف القانون على تناول مادة الجسم في ذاتها، بل يعنى ذلك المساس بمقدرتها على أداء وظائفها الطبيعية، ولو لم تخلف آثار تنال من مادته، وتبرير ذلك أن مادة الجسم ليست لها أهمية في ذاتها، وإنما الذي يمثل أهمية هو الوظائف التي تؤديها أعضائه (١٦٢).

---

١٦٠ ()د. منى كامل تركي، المسؤولية الجنائية عن التجارب الطبية على الإنسان، مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مختبر البحث قانون الأعمال، العدد ٦٥، فبراير ٢٠٢١، ص ١٥٥.

١٦١()أ.بن النوي خالد، ضوابط مشروعية التجارب الطبية في جسم الإنسان وأقرها على المسؤولية المدنية "دراسة مقارنة "، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف ٢، الجزائر، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص٢٦.

١٦٢()د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، جرائم الاعتداء على الأشخاص، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة السادسة، ٢٠١٩، ص٤٩١.

يوجد جسم الإنسان (محل الحماية الجنائية) لحظة انفصال الجنين حيا عن بطن أمه، ويدخل في إطار لحظة الميلاد حيا، ويظل جسم الإنسان موجودا حتى لحظة وفاته. ففي تلك اللحظة يتحول إلى جثة. فلحظة انتهاء الجسم هي نفس لحظة ميلاد الجثة [١٦٣].

ويتعين أن نشير أنه توجد صعوبة كبيرة في التفرقة ما بين التجارب الطبية وبين غيرها من المسائل الطبية، فتتميز التجربة الطبية عن المحاولة الطبية" Medical Attempt" ويعبر عن الأخيرة بأنها عبارة عن اختيار طريقة علاجية من شأنها ترجح الطرائق العلاجية المتوقعة الأخرى بقصد إنقاذ أو علاج المريض. إما التجربة الطبية فهي عبارة عن محاولة تهدف إلى اكتشاف علاج جديد أو إلى تطوير علاج أو دواء موجود لتجعل منه أكثر فائدةً للبشرية [١٦٤].

وتختلف تلك التجارب عن الممارسة الطبية العلاجية اليومية، لأن تشخيص الأمراض وخطورتها، ووصف الطرق العلاجية، يتباين من شخص لآخر؛ وهو ما يجعل الطبيب يباشر في الحقيقة عملا تجريبيا في كل مرة يقوم بفحص وعلاج أحد مرضاه. كما أن أي عملية جراحية، مهما كانت طبيعتها، تحتوي بالأساس على قدر من العمل الطبي التجريبي على الإنسان [١٦٥].

Die Strafrechthiche Verantwrotelichkeit des Artzts bei Vornahme und ،Ernst Beling ، Zeitschrift für die gesamte Strafrechtswissenschaft،Unterlassung operativer Eingriffe S. 220.،Bd. 44 (1923)

١٦٣()ينظر: د. محمود مصطفي، المشاكل القانونية التي تثيرها عمليات زرع الأعضاء البشرية "دراسة مقارنة "، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٩

N. 28 et 29. Paris ، p. 27،Dierkens (R.): Les droits sur le corps et le cadavre de l'homme 1966. éd Masson. (Coll de médecine légale).

١٦٤ ()أ. حنا، إبتهاج كوركيس، المسؤولية المدنية الناشئة عن التجارب الطبية على الإنسان" دراسة مقارنة" رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٨؛مشار لدي د. محمد سامي الشوا، مسؤولية الأطباء وتطبيقاتها في قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٣، ص١٢٧ وما بعدها.

(١٦٥)د. بلحاج العربي، أحكام التجارب الطبية على الإنسان في ضوء الشريعة والقوانين الطبية المعاصرة، المرجع السابق، ص ٢٦.

يراد بمفهوم التجارب الطبية بأنها تلك الأعمال العلمية أو الفنية الطبية التي تعمل دون ضرورة تمليها من حالة المريض ذاته بل لإشباع شهوة علمية، أو لخدمة علم الطب وأن التعريفات خصت بالذكر الإنسان المريض فقط دون السليم في حين أن التجربة الطبية قد تقع على الإنسان السليم والمريض على حد سواء وأنها مجموعة الأعمال العلمية أو الفنية التي تجرى على الشخص ولا يكون غرضها الأساسي العلاج، وإنما الحصول على معلومات جديدة بخصوص المرض موضوع البحث أو علاجه أو التي تجرى بهدف جمع المعطيات العلمية أو لإشباع رغبة علمية(١٦٦).

يدخل في نطاق التجربة الطبية كل بحث علمي تجريبي، أو اختبار تجريبي يقع على الكائن الحي (الإنسان) سواء كان في حالته الصحية، أو في حال المرض؛ من شأنه أن يحقق تقدما علميا، أو يوصل إلى ابتكار علمي جديد في مجال العلوم الطبية والبيولوجية المستجدة (١٦٧).

ومن ناحية أخرى لا يجب إجراء أبحاث، أو فحوصات، أو وصف علاج ،أو إجراء أي عمل جراحي يترتب عليه إضرار بالمريض لا مسوغ له، أو من دون توافر غرض طبي جاد، إذ يترتب على كل الحالات السابقة عدم مشروعية الفعل، ومن ثم يكون خاضعا النص التجريم ويؤدي إلى قيام مسؤولية الطبيب الجنائية عن جريمة عمدية أو متجاوزة القصد بحسب الأحوال(١٦٨)، ولاسيما أن القواعد العامة تقضي بأن يكون تدخل الجراح مقصوداً به تحقيق غرض علاجي(١٦٩).

---

١٦٦ () د. منى كامل تركى، المسؤولية الجنائية عن التجارب الطبية على الإنسان، المرجع السابق، ص ١٥٧؛مشار لدي د. خالد حمدي عبد الرحمان، التجارب الطبية الالتزام بالتبصير، الضوابط القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٨١١.

(١٦٧) يراجع في ذلك د. بلحاج العربي، أحكام التجارب الطبية على الإنسان في ضوء الشريعة والقوانين الطبية المعاصرة، المرجع السابق، ص ٢٥-٢٦؛مشار لدي د. خالد عبد الرحمن. التجارب الطبية، ص١٠٢؛ وكذلك د. أشرف جابر. التأمين من المسؤولية المدنية للأطباء، ص ٤١٦؛ د. أسامة التابه. مسؤولية الطبيب الجنائية في الشريعة الإسلامية، ص ١٧٣.

١٦٨()د. شعبان أبو عجيلة عصارة، المسؤولية الجنائية عن الأعمال الطبية، المجلة الليبية للدراسات، دار الزاوية للكتاب، العدد السادس، سنة ٢٠١٤، ص ٢٣٩.

١٦٩() د. محمد فائق الجوهري، المسؤولية الطبية في قانون العقوبات، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة، دار الجوهري للطبع والنشر، القاهرة ١٩٥١، ص٣٢٢.

ويتعين علينا لبيان نطاق مسؤولية الأطباء عن التجارب الطبية تناول دراستنا على ثلاثة مطالب على الوجه التالي:

المطلب الأول: أنواع التجارب الطبية.

المطلب الثاني: نطاق المسؤولية الطبية عن تطبيق الهندسة الوراثية على الخلايا.

المطلب الثالث: حظر إجراء الاستنساخ في سلطنة عمان ورأى الشريعة بصدده.

٣،٢،١ المطلب الأول: أنواع التجارب الطبية

تفرق غالبية القوانين والتشريعات الطبية، بين نوعين من التجارب الطبية التي تجرى على الإنسان، وذلك بحسب الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من تلك التجارب، وهو يتمثل في نوعين رئيسيين

٣،٢،١،١ النوع الأول :التجارب العلاجية thérapeutique

إذا كان علاج المريض مستطاعا بالوسائل الطبية العادية، فإن المنطق والقانون والأخلاق، توجب على الطبيب ألا يلجأ إلى مثل هذه الطرق أو التجارب العلاجية الجديدة التي يمكن أن تؤذي المريض(١٧٠).حيث يحظر على مزاول مهنة الطب، والمهن الطبية المساعدة استعمال وسائل أو طرق غير مرخص بها في تشخيص أو علاج أو تأهيل المريض(١٧١)، كما يدخل في إطار ذات الحظر أي علاج قبل إجراء الكشف على المريض(١٧٢).

بيد أن هناك تجارب علاجية قد يباشرها الطبيب على سبيل التجربة بهدف علاج المريض باستخدام وسائل حديثة في الحالات المرضية التي تفتقد إلى دواء معروف كفيل بتحقيق الشفاء (١٧٣)

---

(١٧٠)د. بلحاج العربي، أحكام التجارب الطبية على الإنسان في ضوء الشريعة والقوانين الطبية المعاصرة، المرجع السابق، ص ٢٩؛ مشار لدي د. محمد غريب. التجارب الطبية والعلمية، ص١٠ وما بعدها؛ د. خالد عبد الرحمن التجارب الطبية، ص٩٩، د. شعلان حمده. نطاق الحماية الجنائية للأعمال الطبية، ص٦٠٦.

١٧١( ) راجع المادة (١٧) من القانون العماني المتعلق بتنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة

١٧٢ () تنص المادة (١٨) من القانون العماني المتعلق بتنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة على أنه "يحظر على مزاول مهنة الطب، والمهن الطبية المساعدة وصف أي علاج قبل إجراء الكشف على المريض، وتستثنى من ذلك حالة الضرورة".

١٧٣ () د. منى كامل تركى، المسؤولية الجنائية عن التجارب الطبية على الإنسان، المرجع السابق، ص ١٥٨.

وبناء على ذلك تعرف تلك التجارب، بأنها هي التي تهدف إلى تحقيق غاية علاجية، أي محاولة إيجاد علاج المريض، من خلال تجربة طرق جديدة في التشخيص والعلاج، كالأدوية الجديدة، أو الأشعة، أو غيرها من الوسائل الطبية الحديثة [١٧٤].

ويشبه هذا النوع من التجارب التدخلات العلاجية المحضة من حيث الغرض وهو علاج المريض، غير أن هذا النوع من التجارب ميزة أخرى وهي إمكانية استفادة المرضى الآخرين من المعارف المكتسبة منها [١٧٥].

وعلى صعيد الشريعة الإسلامية، حثت تعاليم الإسلام كلها إلى المحافظة على الصحة والارتقاء بها، كما أمر الإسلام بالتداوي وحث الأطباء المسلمين على البحث والاستقصاء لاكتشاف أدوية لأمراض لم يعرف لها بعد دواء، لقوله –صلى الله عليه وسلم – " تداووا يا عباد الله فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء إلا داء واحدا الهرم " [١٧٦].وروى البخاري أن النبي–صلى الله عليه وسلم– قال " ما أنزل الله داء إلّا أنزلَ لهُ شفاء" [١٧٧].

وبخصوص أحكام التداوي، فقد قرر مجمع الفقه الإسلامي أنها تختلف حسب الأحوال والأشخاص؛ فيكون واجبًا على الشخص إذا كان تركه يفضي إلى تلف نفسه أو أحد أعضائه أو عجزه، أو كان المرض ينتقل ضرره إلى غيره، (كالأمراض المعدية)، في حين أنه يكون مندوبًا إذا كان تركه يؤدي إلى ضعف البدن، ويكون مباحًا إذا لم يندرج في الحالتين السابقتين، ويصبح التداوي مكروهًا إذا كان بفعل يخاف منه حدوث مضاعفات أشد من العلة المراد إزالتها[١٧٨].

١٧٤()د. بلحاج العربي، أحكام التجارب الطبية على الإنسان في ضوء الشريعة والقوانين الطبية المعاصرة، المرجع السابق، ص ٢٩.

١٧٥()أ. بن النوي خالد، ضوابط مشروعية التجارب الطبية في جسم الإنسان وأقرها على المسؤولية المدنية، المرجع السابق، ص٣٨.

(١٧٦)أخرجه أحمد والأربعة وصححه الترمذي.

١٧٧()رواه البخاري.

١٧٨ ()راجع قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم: ٦٧ (٧/٥)، بشأن العلاج الطبي، صادر في ١٤ مايو ١٩٩٢.

٣،٢،١،٢ النوع الثاني :التجارب الطبية غير العلاجية

يطلق على تلك النوعية من التجارب العلمية أو المحضة [١٧٩]، وتعرف تلك التجارب بأنها أعمال فنية وعلمية يباشرها الطبيب على جسم المريض بغرض اكتساب معارف جديدة بخصوص الوقاية من الأمراض أو المعالجة الوقائية أو العلاج [١٨٠].

كما يراد بها الأعمال الطبية العلمية أو التجريبية الخالصة التي يباشرها الطبيب الباحث على جسم المريض؛ بغرض البحث العلمي لاكتساب معارف جديدة، فذات النوع من التجارب العلمية المحضة أو غير علاجية لا يهدف إلى تحقيق مصلحة علاجية شخصية ومباشرة للشخص الخاضع للتجربة وإنما يستهدف المعرفة العلمية والفنية على وجه العموم بخصوص التشخيص والعلاج [١٨١].

بما يعني أن التجربة العلمية المحضة أو غير العلاجية تهدف كسب معارف جديدة بخصوص التشخيص أو العلاج كأن يجرب الطبيب مفعول مستحضر طبي جديد أو طرق علاجية لم يسبق تجربتها فيما مضى، ويجري هذا النوع من التجارب عادة على متطوعين أصحاء أو مرضي بدون أن تكون لهم مصلحة شخصية مباشرة في إجراء التجربة[١٨٢].

ويتضح مما تقدم بخصوص الاختلاف ما بين صورتي التجارب الطبية، فهي تدور حول الهدف أو الغاية الذي يسعى إليها الباحث أو الطبيب إلى تحقيقها، فغاية المريض بهدف إيجاد أفضل طرق لعلاجه تسعي التجربة العلاجية إلى تحقيقها، في حين أن غاية البحث العلمي تحققها التجارب العلمية أو المحضة

---

١٧٩ ()انظر: د. بلحاج العربي، أحكام التجارب الطبية على الإنسان في ضوء الشريعة والقوانين الطبية المعاصرة، المرجع السابق، ص ٣٠.

(١٨٠) أ.بن النوي خالد، ضوابط مشروعية التجارب الطبية في جسم الإنسان وأقرها على المسؤولية المدنية، المرجع السابق، ص٣٨.

١٨١ () د. منى كامل تركى، المسؤولية الجنائية عن التجارب الطبية على الإنسان، المرجع السابق، ص ١٥٩.

3e ، Connaissance du droit، Dalloz.coll، La responsabilité du médecin،penneau jean p10.، 2004،edition

١٨٢() أ.بن النوي خالد، ضوابط مشروعية التجارب الطبية في جسم الإنسان وأقرها على المسؤولية المدنية، المرجع السابق، ص٣٨مشار لدي د. علاء علي حسين نصر– المرجع السابق، ص٨٣.

وفي سياق موقف الشريعة الإسلامية؛ فإن الشرع الإسلامي الحنيف يدعو لممارسة الأعمال الطبية بهدف تحقيق سلامة المجتمع، ويستوي أن ما يباشره الطبيب من أفعال طبية أن يستند الطبيب إلى الشرع الإسلامي، أو إلى اعتبار هذا الفعل واجب مفروض عليه شرعاً، حيث أستقر جميع الفقه الإسلامي بإباحة ومباشرة الأعمال الطبية، وتأسست تلك الإباحة على إذن الشارع الحكيم بمباشرة الأعمال الطبية على جسد المريض، والذي يوكل في ذات الأمر إلى شخص الحاكم أو ولي الأمر في إصداره، لمن يتوسم فيهم المقدرة على أداء ذات الواجب الشرعي(١٨٣).

وتتعدد الأسانيد الشرعية التي تؤكد ذلك منها قوله جل شأنه " وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ"(١٨٤)، وقوله تعالي "وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ" (١٨٥).

٣،٢،١،٣ موقف التشريعات المقارنة

تنص لائحة آداب المهنة في مصر في المادة ٥٣ على أنه " يلتزم الطبيب بمراعاة تنفيذ كافة المعايير والضوابط الأخلاقية والقيم الاجتماعية والدينية التي تضعها السلطات المختصة لإجراء البحوث الطبية على الآدميين"، كما تنص المادة ٥٣ من ذات اللائحة على أنه "يحظر على الطبيب إجراء أية تجارب للأدوية والتقنيات على الآدميين قبل إقرارها من الجهات المختصة".

---

١٨٣ () أ. عماد الدين بركات، محمد رضا حمادي، التجارب الطبية والعلمية على جسم الإنسان "دراسة شرعية قانونية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٥٧، العدد(٥)، سنة ٢٠٢٠، ص ٤٧٣.

مشار لدي؛ داودي صحراء، الجوانب القانونية للأساليب المستحدثة في الطب والجراحة، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، د.ت.ن، ص ١٥ .

١٨٤ ()سورة البقرة (٢٦٠) .

١٨٥ ()سورة البقرة (١٩٥) .

كما تضمنت اللائحة إجراءات يجب اتخاذها قبل إجراء أي بحث أو تجربة على الأشخاص تطرقت إليها المواد من (٥٤ حتى ٥٧)، وكذلك تضمنت العديد من الإجراءات التي يلزم اتخاذها أثناء وبعد إجراء البحث على الآدميين تناولتها المواد من (٥٨ حتي ٦١).

وفي القانون الإماراتي تنص المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٩في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠١٦ بشأن المسؤولية الطبية[١٨٦] على أنه "١- يحظر إجراء أبحاث أو تجارب طبية على الإنسان إلا بعد موافقته والحصول على تصريح كتابي بذلك من الجهة المختصة التي يحددها قرار من الوزير بالتنسيق مع الجهات الصحية. ٢- يصدر الوزير بعد التنسيق مع الجهات الصحية قراراً بالضوابط والقواعد والإجراءات المنظمة لإجراء الأبحاث والتجارب الطبية على الإنسان".

٣،٢،١،٤ موقف القانون العماني

ينص القانون العماني على أنه "لا يجوز لمزاول مهنة الطب، والمهن الطبية المساعدة إجراء أبحاث أو تجارب طبية على الإنسان إلا بعد الحصول على موافقته الكتابية، ووفقا للشروط والضوابط التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير"[١٨٧].

ويتضح على النص التشريعي أن المشرع العماني وضع ضوابط متعددة بخصوص إجراء التجارب الطبية تتمثل في التالي:

---

١٨٦ ()صادر بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢م، الموافق فيه ٢٩ شوال ١٤٤٠هـ.

١٨٧ () يراجع المادة (٢٨)من المرسوم السلطاني العماني رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة .

١،٤،١،٢،٣ الضوابط والشروط المتعلقة بالشخص الخاضع للتجربة

١-أن تتم إجراء التجربة على إنسان

٢- موافقه الشخص الصريحة على إجراء التجربة حيث إن المشرع العماني جعل من رضاء أو موافقة الشخص سببا في إباحة ومشروعية إجراء التجربة

٣-أن الموافقة الصريحة التي تطلبها المشرع العماني لإجراء التجربة يتعين أن تكون كتابية، وعليه فإن الموافقة الشفهية تخرج عن ذات السياق.

٢،٤،١،٢،٣ الضوابط والشروط المتعلقة بالقائم بالتجربة

١- أن تتوافر فيه صفة الطبيب أو القائم بالعمليات الطبية طبقا للقانون

٢- الترخيص بالعمل الطبي القائم به

وبناء عليه فإن المسؤولية الجزائية تقع على الطبيب إذا وقعت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨ من المرسوم السلطاني سالف البيان، والمعاقب عليها بموجب المادة ٥٩ من القانون ذاته إذا أجرى عمليات الإنجاب الصناعي بدون موافقة من الزوجين، أو بموافقة أحدهما دون الآخر، وفي ذات السياق ينص المشرع العماني في القانون سالف البيان(١٨٨) على أنه "يعاقب كل من خالف أحكام المواد أرقام..... (٢٨)،من هذا القانون بالسجن مدة لا تقل عن سنة واحدة، ولا تزيد على (٥) خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال عماني، ولا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال عماني، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

١٨٨ () يراجع المادة (٥٩)من المرسوم السلطاني العماني رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة .

٣،٢،٢ المطلب الثاني: نطاق المسؤولية الطبية عن تطبيق الهندسة الوراثية على الخلايا

أفضى التقدم العلمي والتقني السريع للجينات الوراثية وتطبيقاتها في ميادين الطب والزراعة والطب الشرعي إلى إثارة مسائل جديدة تتعلق بالقانون والأخلاق والسياسة، سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع (189).

وبالرغم من عدم التطرق صراحة بنصوص ثابتة إلى المسائل المتعلقة بتطبيق الهندسة الوراثية على الخلايا في القانون، إلّا إنَّه من الممكن أن تثار المسؤولية الجنائية في حالة توافر الشروط القانونية للمسؤولية، وهو ما سوف نوضحه بعد بيان الأحكام المتعلقة بالهندسة الوراثية باستعراض إطلالة سريعة إلى الخلية ومكوناتها لكونها محور الهندسة الوراثية.

٣،٢،٢،١ مفهوم الهندسة الوراثية

تعد الخلية وجود حي، لدي الغالبية العظمى من الكائنات الحية على وجه الأرض، وتمتاز الخلية بأنها لا تدركها الحواس المجردة، وبخاصة أن الخلية أصغر وحدة في جسم الكائن الحى، كما أنها تمثل حجر الأساس في بنيانه العام، ومن مجموعة الخلايا التي تقوم بعمل واحد يتكون النسيج، وتتضافر تلك الأنسجة لتؤدي مهام محددة يتكون العضو البشري، وجميع الأعضاء تعمل في إطار واحد ليتكون الجهاز، ومن مجموعة الأجهزة يتشكل الكائن الحى بإعجازه وتفرده وبنائه الفذ المدهش المحير (١٩٠).

---

(189) د. أشرف توفيق شمس الدين، الجينات الوراثية والحماية الجنائية للحق في الخصوصية، مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون كلية الشريعة والقانون – جامعة الإمارات العربية المتحدة، الفترة من ٥-٧ مايو ٢٠٠٢، ص ١٠٩٩؛مشار لدي U.S Human Genome Project on fast-track early completion U.S. Department of Energy Human Genome Program Vol. 10، No. 1-2 February 1999، p.3.

١٩٠() د. السيد محمود عبد الرحيم مهران، "الوراثة مفهومها وهندستها بين الطرح التقني والحكم الشرعي"، ص ٢٨. https://www.imamu.edu.sa/elibrary/Documents/Genetic_Engineering.pdf

تعتبر الخلية هي الوحدة التركيبية الأساسية ويحتوي جسم الإنسان على حوالي مئة مليون خلية تقريبا [١٩١]، وتحتوي كل خلية منها على نواة [١٩٢]، أما مكونات الخلية حسب وظيفتها فهي نوعين؛ فهناك خلايا جسدية بنواتها ٢٣ زوجاً من الكروموسومات (حقيبة وراثية كاملة)، وهي تمثل كافة خلايا الجسم البشري، كما أن هناك خلايا جنسية بنواتها ٢٣ فردا من الكروموسومات (حقيبة وراثية نصفية) وهي خلايا التناسلية التي تنتجها الأعضاء البشرية [١٩٣].

ويتمثل تطبيق الهندسة الوراثية في مجال الإنسان، على فكرة " التحكم في الجهاز الوراثي للإنسان، ومن ثم إمكانية برمجة الجنس البشري وفق تصميمات معدة سلفا" [١٩٤] .

بما معناه أنه ترتكز الهندسة الوراثية أو التقنية الحيوية على التعرف على طبيعة الجينات المسئولة عن نقل المعلومات الوراثية في جميع الكائنات الحية. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى فتح أفاق عديدة الاستخدام المعلومات الجينية في كثير من المجالات، ومن خلال فحص الجينات يمكن معرفة جوانب متعددة عن حياة الشخص، سواء تمثلت في جوانب عضوية أو جوانب نفسية (عاطفية) [195] .

---

(١٩١) يراجع في ذلك: د. بكري يوسف بكري محمد، الحماية الجنائية للجسم البشري في مواجهة الممارسات الطبية الحديثة، المرجع السابق، ص ١٥٧؛مشار لدي د. رضا عبد الحليم عبد المجيد عبد الباري: الحماية القانونية للجين البشري، المرجع السابق، ص ١٢ وما بعدها؛

Marcel J. Mélançon، Le génome humain، Une responsabilité scientifique et sociale، 1994، Québec: Les Presses de l'Université Laval، p. 26 et s.

(١٩٢) تعرف النواة بأنها : هي جزء الخلية الذي يحتوي على الجينات والكروموسومات، وتحاط النواة بغشاء نووي، وتشكل الأحماض النووية مادتها الكيميائية الرئيسة، وتكون النواة على الأكثر في الخلايا الفتية الكروية الشكل الوسطية الموقع، وفي الخلايا المتميزة لا يكون للنواة شكل ثابت أو موقع محدد، ووظيفتها تتمثل في السيطرة على الفاعليات الخلوية المختلفة ونقل الخصائص الوراثية

يراجع في ذلك : د. مصطفي ناصف، الوراثة والإنسان، أساسيات الوراثة البشرية والطبية، سلسلة كتب عالم المعرفة الكويتية، أبريل ١٩٨٩، ص ١٨٣.

(١٩٣) د. زاهد أحمد صالح مهراس، أحكام البنوك الطبية البشرية: دراسة فقهية مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، سنة ٢٠١٣، ص١٤٢.

(١٩٤)د. نزيه الصادق المهدي، المسؤولية المدنية العقدية والتقصيرية الناشئة عن استخدام الهندسة الوراثية، مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون – كلية الشريعة والقانون – جامعة الإمارات العربية المتحدة، الفترة من ٥-٧ مايو ٢٠٠٢، ص ٩٨٩

(195)د. أشرف توفيق شمس الدين، الجينات الوراثية والحماية الجنائية للحق في الخصوصية، المرجع السابق، ص ١٠٩٩؛مشار لدي

٣،٢،٢،٢ موقف القانون العماني

نطاق المسؤولية الطبية الناجمة عن تطبيق الهندسة الوراثية على خلايا الجنس البشري، لم يرد في قانون العقوبات العماني أية إشارة إلى تجريم ذات الفعل، بينما نص عليها المرسوم السلطاني رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة بقوله "يحظر على مزاول مهنة الطب، والمهن الطبية المساعدة التصرف في الجينات البشرية بمقابل، أو بدون مقابل"[١٩٦].

وترتيبا على ما تقدم ذكره تقع مسؤولية الطبيب عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من المرسوم السلطاني سالف الذكر والمعاقب عليها بموجب المادة ٥٩ من القانون ذاته إذا تم التصرف في الجينات البشرية بمقابل، أو بدون مقابل، وفي ذات ينص المشرع العماني على أنه "يعاقب كل من خالف أحكام المواد أرقام:...، (٢٣)،.....من هذا القانون بالسجن مدة لا تقل عن سنة واحدة، ولا تزيد على (٥) خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال عماني، ولا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال عماني، أو بإحدى هاتين العقوبتين"[١٩٧].

٣،٢،٢،٣ موقف التشريعات المقارنة

غالبية التشريعات العربية لم تتضمن أي نص يبيح أو يحرم تعديل الصفات الوراثية على الخلايا، الأمر الذى يخضعه للقواعد العامة لقانون العقوبات والتي تقرر أن الأصل في الأفعال الإباحة ما لم تتعارض مع نص يجرم هذا الفعل، ومن ثم يخضع هذا العمل لقواعد ممارسة العمل الطبي، فإذا استوفت شروط اللازمة للعمل الطب يدخل العمل في إطار الإباحة، وغير ذلك يخضع الفعل للتجريم وفقا لقواعد المسؤولية

صبحي القاسم: التقنيات الحيوية وآفاقها في تحسين أداء المحاصيل الزراعية، مجلة المزارع العربي، العدد السابع عشر، يونيه ٢٠٠١، ص٦.

١٩٦ () يراجع المادة (٢٣)من المرسوم السلطاني العماني رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة .

١٩٧ () يراجع المادة (٥٩)من المرسوم السلطاني العماني سالف الذكر.

الجنائية للأطباء، وذلك في ضوء النتيجة الإجرامية للفعل الإجرامي[١٩٨]، بمعني أن المسؤولية الجنائية عن الأعمال الطبية إذا لم تستوفي شروطها وضوابطها القانونية قد تكون عمدية، أو غير عمدية، ونتيجة لذات الأفعال يمكن إنزال الأوصاف الإجرامية المتنوعة عليها.

وفي ذات السياق الذى يبيح- تعديل الصفات الوراثية على الخلايا- أشار البعض أن المشرع إلى عمل تلك الموازنة التي تتطلبها ممارسة العمل الطبي وتحقيق الغاية منه، وحتى تتحقق الغاية من ممارسة العمل الطبي يتعين أن يمارس ذلك العمل دون خوف بشرط ألا يكون ذلك العمل قد تمت ممارسته بشكل فيه انتهاك لأبسط مبادئ ذلك العمل ومتطلباته، بما فيه من تفويت للغاية المبتغاة منه، وبناء على تلك الموازنة، فرضت الضرورة إباحة العمل الطبي متى كان قد تمت ممارسته بقصد شفاء المريض، وضمن الأصول العلمية والفنية المتعارف عليها فيما يتعلق بذلك العمل [١٩٩].

خلاصة ما تقدم أن أعمال الطبيب تقوم مسؤولية الطبيب حالة مخالفته الأصول العلمية والفنية المتعارف عليها لدي مهنة الطب، ومن ثم يكون قد توافرت في فعله عناصر المسؤولية الجنائية على وفق المبادئ القانونية العامة وتبعا لما يقضي إليه تدخله من نتائج قد تكون عمدية أو غير عمدية.

---

١٩٨ ()د. محمود احمد طه، المسؤولية الجنائية عن استخدامات الهندسة الوراثية،، مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون – كلية الشريعة والقانون – جامعة الإمارات العربية المتحدة، الفترة من ٥-٧ مايو ٢٠٠٢، ص ١١٩٣.

١٩٩()د .مشاري خليفة العيفان د .مرضي عبيد العياش، الخطأ الطبي الشخصي تصور نحو رسم ملامح الحدود الفاصلة بين المسؤولية الجزائية والمدنية، المرجع السابق، ص ٦٩.

٣،٢،٣ المطلب الثالث: حظر إجراء الاستنساخ في سلطنة عمان ورأى الشريعة بصدده

ساهم التقدم على الصعيد الطبي إلى اكتشاف تقنيات تؤدى إلى حدوث تكاثر بدون جماع وبدون الحاجة إلى تخضيب بويضة المرأة بحيوان منوي من الرجل، هذه التقنيات التي عرفت في الأوساط العلمية بعمليات الاستنساخ التكاثري أو التكاثر اللاجنسي [٢٠٠].

٣،٢،٣،١ مفهوم الاستنساخ

يعرف البعض الاستنساخ بأنه هو زرع خلية إنسانية أو حيوانية جسدية تحتوي على المحتوى الوراثي كاملاً في رحم طبيعي أو صناعي وذلك بغرض إنتاج كائن حي (حيوان أو إنسان) صورة طبق الأصل من نظيره صاحب الخلية الأولى. وقيل أن الاستنساخ البشري هو التكاثر اللاجنسي بواسطة أخذ خلية جسدية من كائن حي يحتوي على جميع المعلومات الوراثية وزرعها في بويضة مفرغة من مورثاتها ليأتي الجنين مطابقا بصفة مطلقة في كل الأشياء للأصل أو الكائن الأول الذي أخذت منه الخلية، الآمر الذي يؤدي إلى الاستغناء عن الحيوان المنوي والمخالطة الجنسية [٢٠١].

كما يعبر عنه بقيام العلماء بصنع خلايا أو أجنة مطابقة لخلايا أو لأشخاص موجودة سابقا عن طريق الصبغيات المورثة للجنس أو الحامض النووي DNA [٢٠٢].

---

٢٠٠ ()د. محمد نور الدين سيد، المسؤولية الجنائية للطبيب الناشئة عن إجراء عمليات الإخصاب الصناعي والاستنساخ التكاثري، المرجع السابق، ص ١٠٧٣.

جدير بالذكر إلى انه يؤيد بعض الفقه استعمال ذات المصطلح د. كامل زكي حميد "الاستنساخ قنبلة بيولوجية" مراجعة، أحمد مستجير، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص ٢٧.

(٢٠١)راجع في ذلك : د. ناصر كريمش خضر، مشروعية الاستنساخ البشري، مجلة القانون للبحوث القانونية، العراق ، العدد ٣، ٢٠١١، ص ١٢١

٢٠٢ () ينظر في ذلك: د. محمد واصل، الاستنساخ البشري في الشريعة والقانون، مجلة جامعة دمشق-المجلد الثامن عشر -العدد الثاني – ٢٠٠٠٠، ص ٣٣.

كما يعرف بأنه عملية يقصد بها استحداث كائن حي مشابه للكائن الحي الذى أخذت منه الخلية الحية [٢٠٣].

ويعرفه قانون المسؤولية الطبية والصحية الأردني رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٨ بأنه "تكوين كائن بشري بنقل نواة من خلية جسدية بشرية الى بويضة منزوعة النواة، وتتكاثر الخلية الناتجة عن ذلك مكونة جنينا هو نسخة وراثية تكاد تكون مطابقة لصاحب الخلية الجسدية".

وعلى الصعيد الشرعي تناول قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٩٤ (٢/١٠) بشأن الاستنساخ البشري تعريفه بأنه يراد به توليد كائن حي أو أكثر إما بنقل النواة من خلية جسدية إلى بيضة منزوعة النواة، وإما بتشطير بيضة مخصبة في مرحلة تسبق تمايز الأنسجة والأعضاء.

٣،٢،٣،٢ أنواع وصور الاستنساخ

٣،٢،٣،٢،١ الاستنساخ البشري العلاجي

يبدأ ذات الاستنساخ بالخطوات نفسها التي تبدأ فيها عملية الاستنساخ، ولكن قبل نهاية ١٤ يوما على الجنين، أو بمعنى آخر على الخلايا التي بدأت بالانقسام، يصار إلى وقف العملية واخذ الخلايا الناتجة من الانقسام، بوصفها خلايا جذعية سيتعامل معها من اجل توجيهها للتخصص في إنتاج نوع من الأعضاء أو الأنسجة، وذلك باستخدام تقنيات الزرع في المخابر [٢٠٤].

---

٢٠٣ ()د. محمد نور الدين سيد، المسؤولية الجنائية للطبيب الناشئة عن إجراء عمليات الإخصاب الصناعي والاستنساخ التكاثري، المرجع السابق، ص ١١٢٢؛ مشار لدي د. هيثم حامد المصاروة، التنظيم القانوني لعمليات زرع الأعضاء البشرية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، ٢٠٠٠، ص ٣٥.

(٢٠٤)د. ناصر كريمش خضر، مشروعية الاستنساخ البشري، المرجع السابق، ص ١٢٥ مشار لدي د. مهند احمد فتحي العزة: الحماية الجنائية للجسم البشري في ظل الاتجاهات الطبية الحديثة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٢، ص٤٠٧.

٣،٢،٣،٢،٢ استنساخ الأجنة

يعد من أخطر أنواع الاستنساخ البشري لكونه يتجه إلى صنع إنسان كامل، وتتشابه عملية استنساخ الأجنة مع تلك التي تستعمل في استنساخ الحيوانات، وتتم عن طريق حقن خلايا جذعية من رجل في بويضة تزرع فيما بعد في رحم امرأة، ويحمل الطفل الناتج عن تلك العملية سمات والده الجسدية وصفاته دون والدته، ويطلق عليه "الاستنساخ التكاثري" [٢٠٥].

٣،٢،٣،٢،٣ موقف القانون العماني من الاستنساخ

وعلى الصعيد التشريعي تنص المادة (٢٢) من المرسوم السلطاني رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة على أنه "يحظر على مزاول مهنة الطب، والمهن الطبية المساعدة إجراء الأبحاث، أو التجارب، أو التطبيقات، أو العمليات بقصد استنساخ الكائن البشري، أو أعضائه وأنسجته التناسلية، كما يحظر عليه كل ما يؤدي إلى ذلك".

وتقوم مسؤولية الطبيب عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من المرسوم السلطاني سالف الذكر، والمعاقب عليها بموجب المادة ٥٩ من القانون ذاته إذا تم إجراء الأبحاث أو التجارب أو التطبيقات أو العمليات بقصد استنساخ الكائن البشري، أو أعضائه وأنسجته التناسلية، وفي ذات السياق ينص المشرع العماني على أنه "يعاقب كل من خالف أحكام المواد أرقام: (٢٢)،.....من هذا القانون بالسجن مدة لا تقل عن سنة واحدة، ولا تزيد على (٥) خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال عماني، ولا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال عماني، أو بإحدى هاتين العقوبتين"[٢٠٦].

---

٢٠٥ ()د. محمد واصل، الاستنساخ البشري في الشريعة والقانون، المرجع السابق، ص ٣٤.

٢٠٦ () يراجع المادة (٥٩)من المرسوم السلطاني العماني سالف الذكر.

٣،٢،٣،٢،٤ موقف الشريعة الإسلامية من الاستنساخ

مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره العاشر بجدة بالمملكة العربية السعودية خلال المدة من ٢٣ إلى ٢٨ صفر ١٤١٨هـ (الموافق ٢٨ حزيران (يونيو) -٣ تموز (يوليو) ١٩٩٧م) أوصي بتحريم الاستنساخ البشري بأية طريقة تؤدي إلى التكاثر الجنسي، كما يتضمن التحريم جميع الحالات التي يقحم فيها طرف ثالث على العلاقة الزوجية سواء أكان رحمًا أم بيضة أم حيوانًا منويًّا أم خلية جسدية للاستنساخ، بيد أنه يجوز شرعًا الأخذ بتقنيات الاستنساخ والهندسة الوراثية في مجالات الجراثيم وسائر الأحياء الدقيقة والنبات والحيوان في حدود الضوابط الشرعية بما يحقق المصالح ويدرأ المفاسد.

في حين يذهب المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث إلى تحريم الاستنساخ، ولكنه أجاز الأخذ بتقنيات الاستنساخ في مجالات العلاج الطبي، باستخدام الخلايا الأرومية "الخلايا الجذعية Stem Cells/ Cellule Souches"لتكوين أعضاء سليمة يمكن أن تحل محل الأعضاء المعيبة على ألا يؤدي ذلك إلى إتلاف جنين بلغ أربعين يوما [٢٠٧].

وتتعدد الأسانيد الشرعية التي تؤكد تحريم الاستنساخ في كتاب الله جل ذكره، وعلى ذلك يقول الله عز وجل: (أَمْ جَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّار)[٢٠٨]، وقال تعالى: (أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ * أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ * نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ * عَلَى أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَالَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لاَ تَعْلَمُونَ * وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى فَلَوْلَا تَذَكَّرُون) [٢٠٩].

---

٢٠٧ ()فتوي المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث بتحريم الاستنساخ، القرار (١٠/١).

٢٠٨ ()سورة الرعد:١٦.

٢٠٩ ()سورة الواقعة: ٥٨-٦٢.

كما قال سبحانه: (أَوَلَمْ يَرَ الإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ * وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ * الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ * أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ * إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (٢١٠).

وقال تعالى: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سلالة مِّن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ (٢١١).

٣،٣ المبحث الثاني: مسؤولية الأطباء في مجال المساعدة على الإنجاب وإجهاض المرأة الحامل

شهدت الممارسات الطبية في الآونة الأخيرة تقدما مذهلا في مجال الإخصاب الصناعي، أو ما يعرف لدى بعض الفقه بالتلقيح الصناعي، أو طفل الأنابيب، حيث توصل العلماء إلى اكتشاف طرائق جديدة لحقن المرأة بنطفة الرجل، بعد إجراء عملية تخصيب البويضة بحيمن في وسط خارج الرحم، وقد أدى اكتشاف هذه التقنيات المساعدة على الإنجاب إلى التغلب على الكثير من المشكلات الصحية التي قد تعاني منها المرأة، وكذلك الرجل التي قد تكون حائلا لحدوث الحمل بالطريق الطبيعي أي بالجماع بين الرجل والمرأة (٢١٢).

ويتعين علينا لبيان مسؤولية الأطباء في مجال المساعدة على الإنجاب وإجهاض المرأة الحامل تناول دراستنا على ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: طرق الإخصاب المساعد.

المطلب الثاني: الضوابط والقانونية لإجراء الإخصاب المساعد في سلطنة عمان.

المطلب الثالث: الضوابط القانونية للإجهاض في سلطنة عمان.

---

٢١٠ () سورة يس: ٧٧-٨٢.

٢١١ ()سورة المؤمنون: ١٢-١٤.

٢١٢ ()د. محمد نور الدين سيد، المسؤولية الجنائية للطبيب الناشئة عن إجراء عمليات الإخصاب الصناعي والاستنساخ التكاثري، المرجع السابق، ص ١٠٧٣.

٣،٣،١ المطلب الأول: طرق الإخصاب المساعد

لم يتعرض المشرع العماني لبيان مفهوم الإخصاب المساعد (التلقيح الصناعي) في المرسوم السلطاني رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة، وترك تلك المسألة للفقه القانوني وللاجتهادات القضائية.

في حين أن المشرع الإماراتي عبر عن عمليات الإنجاب الصناعي بإجراء التقنية المساعدة على الإنجاب أو زرع جنين في رحم المرأة [٢١٣].

٣،٣،١،٢ الإخصاب المساعد الخارجي "التلقيح الصناعي الخارجي"

٣،٣،١،٢،١ مفهوم الإخصاب المساعد الخارجي

يعرف بعض الفقه القانوني التلقيح الصناعي بأنه هو كل طريقة أو صورة يتم فيها التلقيح والإنجاب بغير الاتصال الجنسي الطبيعي [٢١٤]، كما يعرف بأنه عملية تجري لعلاج حالات العقم عند المرأة، ويتحقق بإدخال مني زوجها، أو شخص أجنبي في عضوها التناسلي بغير اتصال جنسي [٢١٥].

التلقيح الصناعي يراد به تنشيط المبيض بإعطاء حقن تحتوي على هرمون (FSH) بجرعات كبيرة للمساعدة على نمو أكبر عدد ممكن من البويضات، وفي نفس الوقت تعطى حقن أخرى تساعد على بقاء البويضات داخل المبيض وعدم خروجها تلقائيا حتى يقوم الطبيب بشفط البويضات من المبيض، ليتم بعد ذلك شفط البويضات من المبيض عن طريق المهبل تحت مخدر عام عندما تبلغ البويضات الحجم المناسب.

٢١٣()د. محمد نور الدين سيد، الأحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالإنجاب، المرجع السابق، ص ١٤٢ .

٢١٤()أ. بدر محمد الزغيب، المسؤولية المدنية للطبيب عن الأخطاء الطبية في مجال التلقيح الصناعي، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ٩؛ مشار لدي د. محمد عقلة، نظام الأسرة في الإسلام، ط٢، ج١، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، سنة ١٩٨٩، ص ١٤٩ .

(٢١٥)د. سيف إبراهيم المصاورة، التكييف الجرمي للتلقيح الصناعي دون رضا أحد الزوجين: دراسة مقارنة، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية – عمادة البحث العلمي، المجلد ٤٢،العدد ٢، سنة ٢٠١٥، ص ٥٠٤.

وبعد ذلك يقوم طبيب المعمل بإضافة الحيوانات المنوية للزوج إلى البويضات أو حقنها فيها ثم توضع البويضات في محضن خاص حتى يتم الإخصاب وتتكون الأجنة، وبعده يتم وضع الأجنة في أنبوبة بلاستيكية خاصة وتحقن الأجنة في رحم الزوجة، وتتم خطوة استرجاع الأجنة هذه بعد يومين أو ثلاثة من يوم شفط البويضات، بعد ذلك تعطى للزوجة بعض الأدوية التي تساعد على نمو الأجنة داخل بطانة الرحم، وتنتظر الزوجة حوالي مدة أسبوعين لتقوم بعمل تحليل دم لمعرفة حدوث حمل من عدمه [٢١٦].

٣،٣،١،٢،٢ أسباب اللجوء إلى الإخصاب المساعد الخارجي

تتعدد الأسباب التي يتم فيها اللجوء إلى الإخصاب المساعد خارج الجسم فقد تكون نتيجة أسباب تتعلق بالزوجة منها؛

١- انسداد قناتي الرحم (فالوب) أو التصاقها بطريقة تعوق حركة البويضة أو انعدامهما.

٢- ضعف أو قلة الحيوانات المنوية -التلقيح المجهري. أو التنافر المناعي الشديد بينها وبين إفرازات الجهاز التناسلي للمرأة.

٣-عدم انتظام التبييض.

٤- حالات العقم المختلفة غير معروفة الأسباب [٢١٧].

٢١٦()يراجع: أ. سميرة أقرورو، الحماية الشرعية و التشريعية للأجنة البشرية و إشكالية حماية الأجنة المخصبة خارج الرحم: دراسة مقارنة، مجلة القصر، العدد ٢٥، يناير ٢٠١٠، هامش ص ١١١.

٢١٧()أ. مهند بنيان صالح عبد الله المفرجي، الحماية القانونية لأجنة التلقيح الصناعي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، سنة ٢٠٠٥، ص ١٥ ؛ د. محمد أحمد الشيخ، التلقيح الصناعي والإنجاب المساعد " أطفال الأنابيب"، بحث منشور في مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد ٦، سنة ٢٠١١، ص٢١٤.

كما يقع حالة إذا كان هناك مشكلة طبية يعاني منها الزوج تحول دون حدوث الحمل، كما لو كان عقيماً، أو كان عاجزاً عن إقامة علاقة جنسية طبيعية مع زوجته أو لديه أو لدى الزوجة مشكلة تمنع وصول المني إلى الموضع المناسب للتخصيب وحدوث الحمل [٢١٨].

٣،٣،١،٣ الإخصاب المساعد الداخلي (التلقيح الصناعي الداخلي)

التلقيح الصناعي الخارجي يختلف عن التلقيح الطبيعي، الذي يتم بطريق الاتصال الجنسي المباشر بين الزوجين والذي يتحقق عن طريق الجماع الطبيعي [٢١٩].

مقتضي التلقيح الصناعي الداخلي، نقل المني صناعيا من ذكر الرجل إلى مهبل الأنثى بقصد أحداث الحمل، وهو من العمليات الطبية التي تتمثل في إخصاب المرأة عن طريق حقن السائل المنوي لزوجها أو لأحد الأغيار، حيث يتم التلقيح في المكان المناسب من الرحم يستوي في ذلك أن تكون النطفة المستخدمة في عمليات التلقيح طازجة أو مجمدة [٢٢٠].

٣،٣،٢ المطلب الثاني: الضوابط القانونية لإجراء الإخصاب المساعد في سلطنة عمان

توصل العلماء إلى أساليب فنية طبية تساعد على الإنجاب، وبخاصة في حالة وجود مشكلات طبية تحول دون حدوث الحمل، أو وجود أسباب تمنع الإنجاب لدى المرأة، ومن ثم ظهرت فكرة الإخصاب الصناعي بأسلوب تلقيح المرأة، سواء أكان التلقيح داخلي أم خارجي، وبالرغم من أهمية هذه العمليات

---

(٢١٨)د. محمد نور الدين سيد، الأحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالإنجاب، المرجع السابق، ص ١٤١ .

(٢١٩)أ. مهند بنيان صالح عبد الله المفرجي، الحماية القانونية لأجنة التلقيح الصناعي، المرجع السابق، ص ٩.

٢٢٠()أ. إسماعيل سليمان إسماعيل الخريسات، المسؤولية المدنية للطبيب الناجمة عن التلقيح الصناعي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الأردنية، سنة ٢٠١١، ص ٣٥ .

فقد خلفت وراءها بعض المشاكل القانونية التي أثارت خلافا في أوساط الفقه والقضاء والتشريع حول مدى مشروعيتها ومسؤولية الطبيب في حال تطبيقها[٢٢١].

بيد أن المشرع العماني وضع العديد من الضوابط والشروط القانونية تطرقت إليها المادة (٢٩) من المرسوم السلطاني رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة والتي تنص على أنه "لا يجوز لمزاول مهنة الطب، والمهن الطبية المساعدة إجراء أي تقنيات تساعد على الإنجاب، إلا بين الزوجين، وبعد موافقتهما على ذلك كتابة، وشريطة أن يكون الزواج ما يزال قائما شرعا، ووفقا للشروط والضوابط التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير".

وتتمثل الضوابط والشروط في نوعين نستعرضهم على الوجه التالي:-

٣،٣،٢،١ الضوابط والشروط المتعلقة بالزوجين

رأينا أن المشرع العماني أباح ممارسة تلك العمليات بيد أن ذات الأمر مرهون بالعديد من الشروط طبقا لما استقرت عليه نص المادة ٢٩ من المرسوم سالف البيان وهي تتمثل في التالي:

٣،٣،٢،١،١ أن تتم العملية فيما بين الزوجين

أن يكون التلقيح الصناعي بين الزوجين، أي بين رجل وامرأة تجمعهما رابطة زوجية مشروعة، فيتم تلقيح بويضة الزوجة بماء زوجها؛ لأن القول بغير ذلك يؤدي إلى اختلاط الأنساب[٢٢٢]، كما يتطلب هذا الشرط أن تكون النطفة التي لقحت أو خصبت خارج الرحم تخص الزوج والزوجة، وليس فيها طرف

٢٢١()د. محمد نور الدين سيد، المسؤولية الجنائية للطبيب الناشئة عن إجراء عمليات الإخصاب الصناعي والاستنساخ التكاثري، المرجع السابق، ص ١٠٨٣مشار لدي د. محمد عبد الوهاب الخولي" المسؤولية الجنائية للأطباء عن استخدام الأساليب المستحدثة في الطب والجراحة" دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، بدون ناشر، ١٩٩٧م، رقم ١٧، ص ٢٢.

(٢٢٢)د. سيف إبراهيم المصاروة، التكييف الجرمي للتلقيح الصناعي دون رضا أحد الزوجين، المرجع السابق، ص ٥٠٥

ثالث(في الدول التي تسمح بذلك والتي لا تعتنق أحكام الشريعة الإسلامية في قوانينها) [٢٢٣]، ويقصد بالطرف الثالث شخص من الغير، سواء أكان رجلا غير الزوج هو صاحب الحيوانات المنوية التي لقحت أو خصبت بويضة الزوجة، أم كانت امرأة أخرى غير الزوجة التي خصبت أو لقحت بويضتها بسائل الزوج، ثم يتم وضع البويضة الملحقة أو المخصبة في الحالتين في رحم الزوجة، فيحدث الحمل ويأخذ الجنين في استكمال مراحل نموه وتطوره بشكل طبيعي، في هذه الحالة يسأل الطبيب عن جريمة زرع جنين في رحم المرأة التلقيح الصناعي الخارجي بالمخالفة للشروط للقانون [٢٢٤].

٢،١،٢،٣،٣ موافقه الزوجين الصريحة على تلك العملية

بالنظر إلى أن التلقيح الصناعي يمر بالعديد من المراحل المتعلقة بالتلقيح الخارجي فيتعين رضا الزوجين في كل مرحلة من مراحله، ابتداءً بمرحلة الحصول على الأمشاج وانتهائناً بمرحلة تلقيح البويضة بالحيوان المنوي في حالة التلقيح الصناعي الداخلي، وزرع البويضة الملقحة في رحم الزوجة في حالة التلقيح الصناعي الخارجي، إذ لا يكفي رضا الزوجين في مرحلة لانتقال الطبيب إلى أخرى [٢٢٥].

وفي ذات الصدد اشترط المشرع العماني موافقة كلا الزوجين معا على إجراء التقنية المساعدة للمرأة على الإنجاب أو زرع جنين في رحمها، وعليه يمكن القول بأن المشرع العماني جعل من رضاء أو موافقة الزوجين سببا في إباحة ومشروعية عمليات الإنجاب الصناعي [٢٢٦].

٢٢٣() راجع: د. رنا عبدالمنعم الصراف، مسؤولية الطبيب غير العمدية عن التلقيح الصناعي الخارجي، مجلة الرافدين للحقوق جامعة الموصل – كلية الحقوق، العدد ٤٧، سنة ٢٠١١، ص ٢٤٢.

٢٢٤()د. محمد نور الدين سيد، الأحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالإنجاب، المرجع السابق، ص ١٤٩ .

٢٢٥()د. سيف إبراهيم المصاورة، التكييف الجرمي للتلقيح الصناعي دون رضا أحد الزوجين، المرجع السابق، ص ٥٠٦.

٢٢٦()د. محمد نور الدين سيد، الأحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالإنجاب، المرجع السابق، ص ١٥١ .

ونشير إلى أن الموافقة الصريحة التي تطلبها المشرع العماني لإجراء العملية يتعين أن تكون كتابية، وعليه فإن الموافقة الشفهية تخرج عن إطار رضاء الزوجين.

وتأسيسا على ما تقدم ذكره، تقع مسؤولية الطبيب عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩ من المرسوم السلطاني رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة والمعاقب عليها بموجب المادة ٥٩ من القانون ذاته إذا أجرى عمليات الإنجاب الصناعي بدون موافقة من الزوجين، أو بموافقة أحدهما دون الآخر، وفي ذات السياق تنص المادة (٥٩) من القانون سالف البيان على أنه "يعاقب كل من خالف أحكام المواد أرقام..... (٢٩)، من هذا القانون بالسجن مدة لا تقل عن سنة واحدة، ولا تزيد على (٥) خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال عماني، ولا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال عماني، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

٣،٣،٢،٢ الضوابط والشروط المتعلقة بالقائم بعملية إجراء الإخصاب

٣،٣،٢،٢،١ اعتقاد الطبيب نجاح عملية التلقيح الصناعي

حيث يتعين أن يغلب على اعتقاد الطبيب المعالج نجاح العملية وألا ينجم عن ذلك خطر جسيم يهدد الصحة الأم والجنين، ويعد ذات الشرط مفترضا دائما [٢٢٧]

٣،٣،٢،٢،٢ الترخيص بالعمل الطبي (بعملية إجراء الإخصاب)

لا يباح التدخل الطبي على جسم الإنسان إلا إذا كان القائم بذلك العمل مرخصا له بذلك قانونا، ذلك لأنه لا يجوز لأي شخص أن يتعاطى أية مهنة طبية أو أية حرفة مرتبطة بها ما لم يحصل

(٢٢٧)أ. إسماعيل سليمان الخريسات، المسؤولية المدنية للطبيب الناجمة عن التلقيح الصناعي، المرجع السابق، ص ٣١.

ترخيص بذلك، والا فانه يكون مسؤولا طبقا للقواعد العامة. فالقانون يبيح فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة علمية طبقا للقواعد والأوضاع التي نظمتها القوانين واللوائح [٢٢٨]

٣،٣،٣ المطلب الثالث: الضوابط القانونية للإجهاض في سلطنة عمان

يعرف الإجهاض من الناحية القانونية بأنه هو إنهاء حالة الحمل قصدًا قبل موعد ولادته الطبيعية سواء بإخراج الجنين من رحم أمه قبل موعد ولادته الطبيعي، حتى لو خرج حيًا، أو بقتل الجنين داخل رحم أمه[٢٢٩].

١،٣،٣،٣ موقف التشريعات المقارنة والقانون العماني

نص المشرع المصري في قانون العقوبات في المادة ٢٦٣ على أنه " إذا كان المسقط طبيباً، أو جراحاً، أو صيدلياً، أو قابلة يحكم عليه بالسجن المشدد".

كما نص القانون الجزائي العماني في المادة ٣١٦/ الفقرة الثانية على تشديد جريمة الإجهاض بالنص على أنه "..... تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ولا تزيد على خمس سنوات إذا كان الجاني أحد مزاولي المهن الطبية "، كما تنص المادة ٣١٧/ الفقرة الثانية على أنه "....تكون العقوبة السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات، ولا تزيد على عشر سنوات إذا وقع الإجهاض برضاها من أحد مزاولي المهن الطبية وأفضي إلى وفاتها "، وفي حالة الإجهاض عمدا بدون رضا المرأة المجني عليها فنص المشرع في المادة ٣١٨ على أن "...وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات، ولا تزيد على سبع سنوات إذا كان الجاني أحد مزاولي المهن الطبية، وإذا أفضي الإجهاض بدون الرضا إلى وفاتها، فإذا

(٢٢٨)راجع: د. رنا عبد المنعم الصراف، مسؤولية الطبيب غير العمدية عن التلقيح الصناعي الخارجي، المرجع السابق، ص ٢٤٨.

٢٢٩( )د. محمد أحمد الرواشدة، عقوبة الاعتداء على الجنين بالإجهاض "دراسة فقهية موازنة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد ٢٣ العدد الأول، ٢٠٠٧، ص ٤٣٠.

كان الجاني أحد مزاولي المهن الطبية تكون العقوبة مدة لا تقل عن سبع سنوات، ولا تزيد على خمس عشرة سنة"

وتضمن المرسوم السلطاني العماني بشأن تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة على الضوابط القانونية للإجهاض في سلطنة عمان، حيث تنص على أنه "لا يجوز لمزاول مهنة الطب، والمهن الطبية المساعدة القيام بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى إجهاض امرأة حامل، وتستثنى من ذلك الحالتان الآتيتان[٢٣٠].

١ –إذا كان في استمرار الحمل خطر جسيم يهدد حياة الأم، أو يصيبها بمشقة مرضية بالغة لا تقدر على تحملها، وذلك بالشروط والضوابط الآتية:

أ– أن يحرر محضر موضح به مبررات الإجهاض بمعرفة لجنة طبية تتكون من (٣) ثلاثة أطباء متخصصين، (٢) اثنان منهم في تخصص أمراض النساء والولادة، والثالث في تخصص طب أطفال.

ب–موافقة الحامل أو وليها – في حال تعذر الحصول على موافقتها – والزوج كتابة على ذلك، وتستثنى من ذلك الحالات الطارئة التي تتطلب تدخلا جراحيا فوريا.

٢ –إذا ثبت تشوه الجنين تشوها خطيرا غير قابل للعلاج بناء على تقرير من لجنة طبية تتكون من (٣) ثلاثة أطباء متخصصين، (٢) اثنان منهم في تخصص أمراض النساء والولادة، والثالث في تخصص طب أطفال، وذلك بتوافر الشرطين الآتيين:

أ– أن يكون الإجهاض قبل إكمال (١٢٠) مئة وعشرين يوما من بداية الحمل.

ب– أن يكون الإجهاض بناء على طلب كتابي من الزوجين بعد تبصيرهما بنتائج تقرير اللجنة الطبية.

---

٢٣٠ () يراجع المادة (٣٦)من المرسوم السلطاني العماني سالف الذكر.

ويتضح مما تم استعراضه فأنه تقع مسؤولية الطبيب عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من المرسوم السلطاني العماني رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة والمعاقب عليها بموجب القانون ذاته إذا تم مخالفة الأحكام والقواعد المتعلقة بالإجهاض، وفي ذات السياق ينص القانون سالف البيان على أنه "يعاقب كل من خالف أحكام المواد أرقام..... (٣٦)،من هذا القانون بالسجن مدة لا تقل عن سنة واحدة، ولا تزيد على (٥) خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال عماني، ولا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال عماني، أو بإحدى هاتين العقوبتين"[٢٣١].

٣،٣،٢ موقف الشريعة الإسلامية

يميز الفقه الإسلامي بين اتجاهين بخصوص جرائم الإجهاض، سوف نستعرضه على النحو التالي: -

الاتجاه الأول: ذهب بعض المالكية، وبعض الحنفية، والراجح عند الحنابلة وهو مذهب الشافعية إلى جواز الإسقاط كراهة في النطفة قبل الأربعين يومًا الأولى من بداية الحمل، وأنها حرام بعدها أي بعد البدء بالتخلق [٢٣٢].

الاتجاه الثاني: تحريم الإجهاض لتشوه الجنين ولو كان قبل نفخ الروح: ويمثل هذا الاتجاه المالكية وبعض الشافعية والظاهرية والشيعة الإمامية، واستندوا في ذلك إلى أنه لا يمكن لأحد أن يجزم بأن الجنين سيولد مشوها، والأكثر من ذلك يرون أنه لو كان إصابة الجنين بالتشوه يقينية بفضل التقدم العلمي في

٢٣١ () يراجع المادة (٥٩)من المرسوم السلطاني العماني سالف الذكر.

٢٣٢( )د. محمد أحمد الرواشدة، عقوبة الاعتداء على الجنين بالإجهاض، المرجع السابق، ص ٤٣٨.

هذا المجال، وذلك لرجاحة مصلحة الجنين في الحياة على مصلحة الأسرة في أن يكون جميع أفراد أسرتها غير مشوهين، وأن ذلك يكون ابتلاء من الله عز وجل ولحكمة يعلمها الله العليم البصير[٢٣٣].

وفي ذلك يقول الفقيه الإسلامي ابن تيمية: لا يجوز للمرأة أن تقتل ابنها بحجة كونه مريض لقوله تعالى " إذ الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت" ولقوله عز وجل "ولا تقتلوا أولادكم خشية أملاق" لأن الرسول الكريم حرم قتل الولد خشية الفقر، فمن باب أولى تحريم القتل لما هو أهون من ذلك المرض.

ويتضح مما تقدم ذكره أن القانون العماني، و التشريع المصري يجرم الأفعال والسلوكيات التي تقع على المرأة الحامل – اذا كان الفعل يمثل جريمة "الإجهاض"– حيث شدد لها المشرع المصري العقوبة، وجعلها من الجنايات، وهو ما سلكه القانون العماني الجزائي ، وقانون تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة.

٣،٤ المبحث الثالث: نطاق المسؤولية الجزائية للأطباء عن نقل الأعضاء وزرعها

نصت التشريعات المقارنة على العديد من القواعد والأحكام المتعلقة بتنظيم نقل الأعضاء وزرعها [٢٣٤]، كما نص المشرع العماني في المادة (٢٧) من المرسوم السلطاني رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة على أنه " لا يجوز لمزاول مهنة الطب، أو المهن الطبية المساعدة إجراء عمليات نقل الأعضاء والأنسجة البشرية وزراعتها بالمخالفة للضوابط التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير".

---

٢٣٣ ()د. محمود احمد طه، المسؤولية الجنائية عن استخدامات الهندسة الوراثية، المرجع السابق، ص ٤١١٨٣مشار لدي ميرفت منصور حسن: التجارب الطبية والعلمية في ضوء حرمة الكيان الجسدي، دراسة مقارنة، ط١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ١١٩ وما بعدها. جارى بسمة والذهبي ثورية: التصرف في الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٢٧ . نبيل العبيدي، امنه السلطاني، مكافحة جريمة الإتجار بالأعضاء البشرية، دراسة قانونية جنائية فقهية طبية، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط١، القاهرة، سنة ٢٠١٧، ص ٢١٤.

٢٣٤ ()ففي دولة الإمارات العربية المتحدة صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣١م.الموافق في ٧شعبان/١٤٤١هـ.بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ في شأن تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية.

يعرف النقل بأنه إجراء طبي يتم من خلاله استئصال أحد الأعضاء أو الأنسجة البشرية من شخص حي أو ميت لزراعتها في شخص حي آخر [٢٣٥].

وتمر عملية وآلية نقل وزرع الأعضاء البشرية بثلاثة مراحل أساسية المرحلة الأولى تتمثل في عملية استئصال العضو السليم من المتنازل، والمرحلة الثانية تتمثل في استئصال العضو التالف من المتنازل له، والمرحلة الثالثة تتمثل في زراعة العضو السليم محل العضو التالف في جسد المريض فإن الأعضاء البشرية، والأنسجة تجد أساسها أو مصدرها إما في الإنسان الحي، حيث إن الشخص يتبرع بإرادته الحرة المتبصرة ببعض من أعضائه، وهو يعتبر من بين أخصب مصادر الأعضاء البشرية ولا سيما فيما يتعلق بعملية نقل وزرع الكلى وإما في جثة المتوفى حيث يجيز المتوفى قبل وفاته أو ممثليه القانونين بعد وفاته هذا التصرف وفي هذه الحالة تعتبر الجثة مصدراً للأعضاء البشرية أخصب وأنفع، بالنسبة للمتبرع لها، على اعتبار أن التبرع قد يشمل جميع أعضاء الجثة أيا كانت طبيعتها أو وظيفتها البيولوجية[٢٣٦].

ويتعين أن نشير إلى أن القرار الوزاري خلص إلى أنه يكون إجراء عمليات نقل الأعضاء، والأنسجة البشرية، وزراعتها بهدف الحفاظ على الحياة، ولأغراض علاجية، ويحظر القيام بأي وسيلة كانت بنقل أو زرع العضو أو النسيج البشري لغرض غير علاجي[٢٣٧].

وحتي نتناول نطاق المسؤولية الجزائية للأطباء عن نقل الأعضاء وزرعها، يتعين أن نقسمها على مطلبين على الوجه التالي:

المطلب الأول: نقل الأعضاء بين الأحياء.

المطلب الثاني: نقل الأعضاء من الجثث المتوفاة حديثا.

---

٢٣٥ ()راجع المادة الأولى من القرار الوزاري العماني رقم ١٧٩ / ٢٠١٨ بإصدار اللائحة التنظيمية لنقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية المنشور في الجريدة الرسمية العدد (١٢٩٣).

٢٣٦ ()د. منى كامل تركى، المسؤولية الجنائية عن التجارب الطبية على الإنسان، المرجع السابق، ص ١٦٦-١٦٧.

٢٣٧ ()راجع: المادة ١٣ في الفصل الخامس من القرار الوزاري رقم ٢٠١٨/١٧٩بإصدار اللائحة التنظيمية لنقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية.

٣،٤،١ المطلب الأول: نقل الأعضاء بين الأحياء

تطرق الفصل الثالث من القرار الوزاري رقم ٢٠١٨/١٧٩ بإصدار اللائحة التنظيمية لنقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية إلى ضوابط التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية من متبرع حي

٣،٤،١،١ الشروط اللازم توافرها في شخص المتبرع

ينص القرار الوزاري سالف البيان على الشروط اللازم توافرها في المتبرع، حيث تنص المادة المذكورة على أنه يشترط في المتبرع الآتي:

١- أن يكون بالغا سن الرشد، وكامل الأهلية (المادة ١/٤).

٢-أن يكون على صلة قرابة مع المتبرع له حتى الدرجة الرابعة، على أنه يجوز التبرع لغير الأقارب إذا كان المتبرع له في حاجة ماسة للزرع، شريطة موافقة اللجنة (المادة ٢/٤).

٣-لا يجوز التبرع إلا بناء على موافقة كتابية من المتبرع، ويحظر ممارسة أي ضغط نفسي، أو مالي، أو إكراه مادي ،أو معنوي، أو التأثير عليه بأي طريقة للحصول على هذه الموافقة"(٢٣٨).

٤- يجوز للمتبرع العدول عن تبرعه في أي وقت قبل البدء بعملية النقل للعضو أو النسيج البشري دون قيد أو شرط (٢٣٩).

ويثار التساؤل حول تبرع القاصر أو ناقص الأهلية؟

طبقا لما استقر عليه القرار الوزاري على أنه: " استثناء من حكم المادة (٤) من هذه اللائحة، يجوز نقل العضو أو النسيج البشري من القاصر أو ناقص الأهلية في الحالات التي تقتضيها الضرورة بغرض الحصول على نخاع العظم المستخرج بقصد زراعته لدى أحد أقربائه حتى الدرجة الثانية، وذلك بعد موافقة

---

٢٣٨ ()المادة (٧) من القرار الوزاري السابق.

٢٣٩ ()المادة (٩) من ذات القرار الوزاري السابق.

كتابية لوليه الشرعي، أو الوصي، وبشرط عدم توفر حلول علاجية أفضل للمتبرع له، وألا يقع ضرر على المتبرع بما يؤثر على حياته الطبيعية" (٢٤٠).

ويتضح من جانبنا أن ذات الاستثناء الذى بمقتضاه يجوز نقل العضو أو النسيج البشري من القاصر أو ناقص الأهلية مقيد بالتالي:

(أ)-أن تكون عملية النقل بغرض الحصول على نخاع العظم المستخرج بقصد زراعته لدى أحد أقربائه حتى الدرجة الثانية

(ب)-الحصول على الموافقة الكتابية من الممثل القانوني(للقاصر أو ناقص الأهلية) -الولي الشرعي، أو الوصي

(ج)-يتعين إلا يكون هناك حلول علاجية أفضل للمتبرع له، وألا يقع ضرر على المتبرع بما يؤثر على حياته الطبيعية

٣،٤،١،٢ الشروط اللازم توافرها بالنسبة للقائم بإجراء العملية

٣،٤،١،٢،١ بالنسبة للطبيب

تطرقت المادة الثامنة من القرار الوزاري إلى بيان الضوابط المتعلقة بالطبيب الذى يقوم بنقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية حيث تنص المادة سالفة الذكر على أنه " يجب على الطبيب المختص إجراء فحص شامل للمتبرع قبل التبرع، وتبصيره كتابة بالنتائج الصحية التي قد تترتب على نقل العضو أو النسيج البشري."

٢٤٠ ()راجع المادة (٥)/١ من ذات القرار الوزاري السابق.

ويتضح على ذات المادة أن الشروط اللازم توافرها تتمثل في التالي:

(أ)- يجب على الطبيب المختص إجراء فحص شامل للمتبرع قبل التبرع

(ب)- يجب على الطبيب المختص تبصير المتبرع كتابة بالنتائج الصحية التي قد تترتب على نقل العضو أو النسيج البشري.

٣،٤،١،٣ الحالات التي يحظر فيها التبرع

تطرق القرار الوزاري في المادة (٦) على الحالات التي يحظر التبرع فيها وتتمثل في التالي:

١-إذا كان ذلك يؤدي إلى موت المتبرع، أو إلحاق ضرر جسيم به، أو تعطيل أي من أعضائه أو أنسجته عن القيام بوظائفه.

٢- إذا كان المتبرع مصابا بأحد الأمراض التي من شأنها الإضرار بصحة المتبرع له.

٣- إذا قدر الطبيب المختص بموجب تقرير كتابي عدم نجاح عملية الزرع.

٣،٤،٢ المطلب الثاني: نقل الأعضاء من الجثث المتوفاة حديثا

تطرق الفصل الرابع من القرار الوزاري سالف البيان إلى الضوابط والشروط التي تتعلق بالتبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية من الميت بواسطة الجثث المتوفاة حديثا، وهي تتمثل في التالي:

٣،٤،٢،١ ثبوت الموت

يتعين أن يثبت الموت بشكل نهائي على وجه اليقين [٢٤١]، ويراد بالموت طبقا للمادة الأولى من القرار الوزاري المفارقة التامة للحياة بصورة يقينية، ونهائية، وذلك بتوقف القلب، والتنفس توقفا تاما ونهائيا، أو توقف جميع وظائف جذع المخ توقفا نهائيا وفقا للمعايير الطبية الدقيقة.

٢٤١ ()راجع المادة (١٠)/٢ من القرار الوزاري رقم ٢٠١٨/١٧٩ بإصدار اللائحة التنظيمية لنقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية

كما يتم إثبات الموت – لغرض نقل الأعضاء والأنسجة البشرية من الميت – بموجب تقرير من قبل (٣) ثلاثة أطباء استشاريين في تخصص أمراض أو جراحة المخ والأعصاب، وأمراض أو جراحة القلب والأوعية الدموية، والتخدير والعناية المركزة[٢٤٢].

٣،٤،٢،٢ وجود وصية مكتوبة أو موافقة ولي أمر المتوفي

نصت المادة (١٠)/الفقرة الأولى من القرار الوزاري إلى أنه يشترط لنقل العضو أو النسيج البشري من الميت "وجود وصية مكتوبة، واستثناء من ذلك يجوز نقل عضو أو نسيج بشري من الميت بموافقة ولي أمره ".

وتخضع أحكام الوصية إلى قانون الأحوال الشخصية العُماني الصادر بموجب مرسوم سلطاني رقم ٩٧/٣٢ بإصدار قانون الأحوال الشخصية.

٣،٤،٢،٣ إعادة الجثة إلى مظهرها الطبيعي قبل الدفن

نصت المادة (١٢) من القرار الوزاري إلى أنه يجب إعادة الجثة التي تم نقل عضو أو نسيج بشري منها إلى مظهرها الطبيعي قبل الدفن قدر الإمكان.

وبناء علية تقع مسؤولية الطبيب عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧ من المرسوم السلطاني رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة والمعاقب عليها بموجب المادة ٥٩ من القانون ذاته إذا أجريت عمليات نقل الأعضاء والأنسجة البشرية وزراعتها بالمخالفة للضوابط التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير، وفي ذات السياق تنص المادة (٥٩) من القانون سالف البيان على أنه "يعاقب كل من خالف أحكام المواد أرقام..... (٢٧)،من هذا القانون بالسجن مدة لا تقل عن سنة واحدة، ولا تزيد على (٥) خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال عماني، ولا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال عماني، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

---

٢٤٢ ()راجع المادة (١١)من القرار الوزاري سالف الذكر.

ويتضح مما تقدم ذكره أن المشرع العماني احسن صنعا لما تناولته ضوابط وشروط التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية من الميت بواسطة الجثث المتوفاة حديثا، وذلك تأكيدا منه لحرمة الاعتداء على المتوفي، ومراعاة المستجدات الطبية الحديثة.

٣،٥ المبحث الرابع: نطاق المسؤولية الطبية عن عمليات تحويل الجنس وتصحيحه

تنص المادة (٣٢) من المرسوم السلطاني رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة على أنه "لا يجوز لمزاول مهنة الطب، والمهن الطبية المساعدة إجراء أي عمل يؤدي إلى تحويل الذكر إلى أنثى، أو العكس، مع اكتمال أعضاء الذكورة أو الأنوثة. وتستثنى من ذلك الحالات التي يصدر بها قرار من لجنة تشكل لهذا الغرض من قبل الوزير، مكونة من (٣) ثلاثة أطباء، على أن يكون أحدهم متخصصا في أمراض الغدد الصماء".

وتغيير الجنس يعني تحول الإنسان، سواء من ذكر إلى أنثى أو العكس، أو من الإشكال والالتباس إلى الحالة الطبيعية، بسبب اضطراب في الهوية الجنسية[٢٤٣].

يختلف تصحيح الجنس اختلافا تاما عن تغيير الجنس، وذات الاختلاف هو أساس إباحة الأول وتحريم الثاني، فتصحيح الجنس يدخل في باب التصويب وتصحيح ما هو خاطئ على عكس تغيير الجنس[٢٤٤].

ويتعين علينا لبيان نطاق المسؤولية الطبية عن عمليات تحويل الجنس وتصحيحه، تقسيم دراستنا على مطلبين على الوجه التالي

المطلب الأول – التشريعات المنظمة لعمليات تحويل الجنس

---

٢٤٣ ()د. أنس عبد الفتاح أبو شادي، التحول الجنسي بين الفقه والطب والقانون، مجلة الدراية ، صادرة عن كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين، دسوق، مصر، العدد السادس عشر، سنة ٢٠١٦، ص ٥٠٨.

٢٤٤ ()د. ريمه صالح المانع، د. جابر محجوب علي محجوب، د. طارق جمعه السيد راشد، "إشكالية تحويل الجنس في القانون القطري والقانون المقارن"، المجلة الدولية للقانون، ٢٠٢٠، قطر، ص٤.
https://www.qscience.com/docserver/fulltext/connect/2020/1/connect.2020.2.pdf?expires=1637394405&id=id&accname=guest&checksum=AAEA689E7076FEDA4898352A417E492B

٣،٥،١ المطلب الأول: التشريعات المنظمة لعمليات تحويل الجنس

قانون المسؤولية الطبية والصحية الأردني رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٨، في المادة الأولى يعرف تغيير جنس الشخص بأنه هو "الذي يكون انتماؤه الجنسي واضحا ذكورة أو أنوثة وتتطابق ملامحه الجسدية الجنسية مع خصائصه الفسيولوجية والبيولوجية والجينية ولا يوجد اشتباه في انتمائه الجنسي ذكرا أو أنثى، كما يعني الانحراف في عملية تصحيح الجنس بما يخالف الصفة الجنسية التي انتهت إليها الفحوصات الطبية"، في حين تصحيح الجنس "يعرف بالتدخل الطبي بهدف تصحيح جنس الشخص الذي يكون انتماؤه غامضا بحيث يشتبه أمره بين أن يكون ذكرا أو أنثى، وذلك كأن تكون له ملامح جسدية جنسية مخالفة للخصائص الفسيولوجية والبيولوجية والجينية للشخص، كمن تدل ملامحه على انه ذكر بينما هو في الحقيقة أنثى والعكس".

وكذلك تطرقت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠١٦ بشأن المسؤولية الطبية إلى تعريف تصحيح الجنس في المادة الأولى بأنه هو: "تصحيح الجنس هو التدخل الطبي بهدف تصحيح جنس الشخص الذي يكون انتماؤه الجنسي غامضًا، بحيث يشتبه أمره بين أن يكون ذكرًا أو أنثى، وذلك كأن تكون له ملامح جسدية جنسية مخالفة للخصائص الفسيولوجية والبيولوجية والجينية للشخص، كمن تدل ملامحه على أنه ذكر بينما هو في الحقيقة أنثى والعكس."

ويتضح على المفهوم الذى تناوله المرسوم أنه اعتبر تحويل الجنس تصحيحًا متى ما كان ذلك بهدف تصحيح حالة شخص انتماؤه الجنسي مبهم من الناحية العضوية (الفسيولوجية والبيولوجية والجينية)، بالتالي لا يعتد بالتحويل الذي يتم نتيجة الحالة النفسية[٢٤٥].

أما بالنسبة لدولة العراق فقد صدر قرار وزير الصحة رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٨ بشأن تعليمات تصحيح جنس الإنسان، حيث جاء القرار بالنص على تصحيح الجنس والإجراءات المتبعة لذلك ونوع الاختبارات التي يجب على طالب التصحيح القيام بها.

وفي مصر الوضع القانوني غير واضح بخصوص مسألة التحول الجنسي، حيث أن المريض يسلك العديد من الإجراءات الطبية الطويلة، علاوة على أن ذات العمليات موكوله لدي نقابة الأطباء في مصر ،وتخضع لخطوات طويلة ومعقدة تستوفي كل مراحل التشخيص والعلاج إلى أن يكتسب المريض الشخصية التي تتوافق مع إرادته[٢٤٦].

وبخصوص منهج الشريعة الإسلامية تجاه تحويل الجنس فأن الرأي الراجح هو تحريم الشريعة الإسلامية إجراء التحول الجنسي سواء كان ذات التخنث ذكري أو أنثوي، ومن ثم فمن يخالف ذلك يخرج عن الفطرة السليمة التي خلق الله جل شأنه بها الذكر أو الأنثى، وعلى ذلك فأن الإسلام لا يقبل التخنث بالرغم من اعترافه ببعض الأحكام للخنثى المشوه وراثيا[٢٤٧].

---

٢٤٥ ()د. ريمه صالح المانع، د. جابر محجوب علي محجوب، د. طارق جمعه السيد راشد، "إشكالية تحويل الجنس في القانون القطري والقانون المقارن"، المرجع السابق، ص ٤.

٢٤٦ ()د. أنس عبد الفتاح أبو شادي، التحول الجنسي بين الفقه والطب والقانون، المرجع السابق، ص ٥٣٦.

٢٤٧ ()د. سعيدي محمد نجيب، التغيير الجنسي من منظور قانوني و شرعي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الجزائر، المجلد الرابع ،العدد الثاني ، ٢٠٢٠، ص٤٢٣.

حيث أن إجراء مثل تلك العمليات هو نوع من العبث، وتغيير لخلق الله تعالى، وهو محرم شرعا لقوله تعالى : (وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ) (٢٤٨).وقوله جل ذكره: (وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى (*) مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى) (٢٤٩).

كما ثبت في الصحيح من حديث عبدالله بن عباس – رضي الله عنهما – أنه قال: " لعن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال "(٢٥٠)،كما جاء فيه أيضا عن ابن عباس – رضي الله عنهما– لعن النبي– صلى الله عليه وسلم– المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء "(٢٥١) .

وعلى صعيد الفقه الإسلامي اشار الأمام الشافعي رضي الله عنه في المختصر، ولا تصل المرأة بشعرها شعر إنسان، وعليه اذا وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف سواء كان شعر رجل أو امرأة(٢٥٢).

٣،٥،٢ المطلب الثاني: الضوابط القانونية لعملية تحويل الجنس في سلطنة عمان

تناول المشرع العماني بعض الضوابط القانونية لعملية تحويل الجنس في سلطنة عمان بالنص على أنه "لا يجوز لمزاول مهنة الطب، والمهن الطبية المساعدة إجراء أي عمل يؤدي إلى تحويل الذكر إلى أنثى، أو العكس، مع اكتمال أعضاء الذكورة أو الأنوثة.وتستثنى من ذلك الحالات التي يصدر بها قرار من لجنة

٢٤٨()سورة النساء، الآية (٣٢).

٢٤٩()سورة النجم ، الآيات (٤٥ – ٤٦).

٢٥٠() إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي– قتادة بن دعامة عنه، ص٢٢٣ الحديث رقم ٣٧٥١ .

٢٥١() الحديث رقم: ٥١٠٣ في صحيح الجامع.

٢٥٢ () الامام أبي ذكريا محي الدين بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، ج ٣، المرجع السابق، ص١٣٩.

تشكل لهذا الغرض من قبل الوزير، مكونة من (٣) ثلاثة أطباء، على أن يكون أحدهم متخصصا في أمراض الغدد الصماء"[٢٥٣]، وسوف نستعرض ذات الضوابط طبقا للقانون المذكور على النحو التالي:

٣،٥،٢،١ يحظر عملية التحويل مع اكتمال الأعضاء الجنسية

المشرع العماني يحظر مزاول مهنة الطب، والمهن الطبية المساعدة من إجراء أي عمل يؤدي إلى تحويل الذكر إلى أنثى، أو العكس، مع اكتمال أعضاء الذكورة أو الأنوثة.

ونعتقد بذلك أن المشرع العماني نجح في إيراد ذات الضابط، وذلك بتقييد عمليات تحويل الجنس لأسباب علاجية، وليس لأسباب أخرى.

٣،٥،٢،٢ صدور قرار من اللجنة المختصة

يجوز إجراء عملية تحويل الجنس في سلطنة عمان إذا تضمن قرار اللجنة المختصة والتي تتمثل في

(أ) يصدر قرار تشكيل اللجنة لهذا الغرض من قبل الوزير.

(ب) ذات اللجنة مكونة من (٣) ثلاثة أطباء، على أن يكون أحدهم متخصصا في أمراض الغدد الصماء.

ويلاحظ من جانبنا أن المرسوم لم يتضمن النصاب اللازم لموافقة اللجنة المشكلة هل يلزم لذلك أغلبية اللجنة، أم أنه يقتضي لذلك إجماع اللجنة المشكلة، ويعد بذلك قصور تشريعي يتعين على المشرع العماني تداركه.

ومن ناحية أخرى القانون نجح المشرع العماني لأنه لم يتطرق إلى الحالات التي بمقتضاها يجوز إجراء عمليات التحويل، بل ترك الأمر للجنة المشكلة حسب سلطتها التقديرية لكل حالة على حدة.

٢٥٣( ) المادة (٣٢) من المرسوم السلطاني رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة.

٣،٦ خلاصة الفصل الثالث

ناقش الفصل الثالث؛ نطاق المسؤولية الجزائية للأطباء في استخدام الأساليب الطبية الحديثة، التي شملتْ المسؤولية الجزائية للأطباء في مجالات: التجارب الطبية بنوعيها؛ التجارب العلاجية بهدف علاج المريض على سبيل التجربة. وتجارب غير العلاجية وهذا النوع من التجارب العلمية المحضة أو غير علاجية، لا يصب مباشرة في مصلحة المريض.

كما تم التطرق إلى حالات؛ إجهاض المرأة الحامل، نقل الأعضاء وزرعها. وأخيرا عمليات تحويل الجنس وتصحيحه؛ حيث تضمنت المادة (٣٢) من المرسوم السلطاني رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩؛ الضوابط القانونية لعملية تحويل الجنس في سلطنة عمان.